

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، وبالإشارة إلى الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة (S/2015/65)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

لقد تجرأ ممثل إسرائيل، في رسالتيه المتطابقتين، على تسمية الجولان السوري المحتل بـ ”مرتفعات الجولان الإسرائيلية“ في تناقض صارخ مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، التي أكدت أن قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق. فالجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وسيظل كذلك، ويجب على إسرائيل أن تنسحب منه بالكامل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وفي نفس الوقت الذي يشير فيه ممثل إسرائيل إلى ”انتهاكات اتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤“، يصبح من الواضح تماماً أن إسرائيل هي الطرف الذي ينتهك ذلك الاتفاق باعتدائها المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية وسيادتها، وبتقديمها لمختلف أنواع الدعم المباشر إلى الجماعات الإرهابية المسلحة بما في ذلك ”جبهة النصرة“، وهي فرع من فروع تنظيم القاعدة، في المنطقة الفاصلة في الجولان السوري المحتل، على نحو ما أكدته تقارير الأمين العام الصادرة مؤخراً بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. والدعم الإسرائيلي المقدم للإرهابيين المرتبطين بتنظيم القاعدة لا يشكل فحسب انتهاكا خطيرا لاتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، بل هو أيضا، في الواقع، انتهاك جسيم لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤).



وتدعو حكومة الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يضطلع بمسؤولياته باتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لاحتلال إسرائيل للجولان السوري، وإلى حمل إسرائيل على الانسحاب الكامل منه إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وأيضاً إلى إجبار إسرائيل على وقف الدعم الذي تقدمه إلى الجماعات الإرهابية ووضع حد لاعتداءاتها على الجمهورية العربية السورية التي تهدد بانفجار الأوضاع في المنطقة بأسرها.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي أحمد حيدر
القائم بالأعمال بالنيابة